مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ **ISSN:** 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 17 عدد: خاص جانفي 2022
العنوان: مؤسسات الذاكرة في الجزائر: النشأة والتطور ص.ص 1077- 1101.

مؤسسات الذاكرة في الجزائر: النشأة والتطور

قاضي عبد القادر[1]، كادي زين الدين[2]
[1]جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
ka.kader20@gmail.com
[2]جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
zineeddine0130@gmail.com
تاريخ الإرسال: 2020/04/09؛ تاريخ القبول:2021/04/10

The Institutions Of Memory In Algeria: Creation And Evolution

Kadi Abdelkader, Kadi Zineddine

Abstract:

Like other country, Algeria has seen its institutions of memory appear (libraries, museums and archives centers) during different periods. Appeared for a long time; libraries hold a rich scientific, cultural and artistic documentary heritage.

Algeria also has an official documentary heritage resulting from the activity of the various administrations since the ottoman presence in Algeria today. Museums, meanwhile; have emerged as institutions during the colonial period and hold wealth and an inestimable heritage reflecting aspects of the life of Algerian society.

This heritage is managed by official institutions created for this purpose and have evolved appropriately at times and inadequate in others, such as the case of archives. This is what wetryto demonstrate through this article.

This article presents the institutions of memory in our country by theircreation, theirdevelopementthrough time, places and buildings, finally the institutions in charge of the management and the preservation of thismemory as well as its attributions.

Keywords: national library, Archives, museums, memory, institutions of memory, heritage, cultural properties, documents, artifacts, history.

الملخص:

تمتلك الجزائر كغيرها من الدول مؤسسات للذاكرة (متاحف، مكتبات ومراكز للأرشيف) كل حسب طبيعة ممتلكاته ومقتنياته الرسمية والعلمية والثقافية. نشأت هذه المؤسسات ببلادنا في أوقات مختلفة على مر العصور، حيث عُرف ظهور المكتبات منذ أمد بعيد تحتوي على تراث وثائقيثري؛ فكري، علمي وفني. كما أن للجزائر تراثا وثائقيا رسميا نتج عن ممارسات الإدارات المختلفة التي عرفتها منذ التواجد العثماني بالجزائر وإلى غاية يومنا هذا.

أما عن المتاحف التي ظهرت كمؤسسات هي الأخرى مع فترة الاحتلال الفرنسي فإنها تحتوي على نفائس و ذخائر و ممتلكات تعكس مظاهر الحياة التي عرفها المجتمع الجزائري.

هذه الممتلكات تديرها مؤسسات رسمية نشأت لهذا الغرض وتطورت بشكل لائق أحيانا و بشكل غير لائق أحيانا أخرى كما هو الشأن بالنسبة للأرشيف؛ هذا الذي نسعى إلى إبرازه من خلال هذه الورقة البحثية.

نعرض في هذا المقال هذه الأماكن مؤسسات الذاكرة ببلادنا؛ كيف نشأت وكيف تطورت مع مرور الزمن و ذلك من حيث الموقع والبناية، و من حيث المؤسسات المكلفة بتسيير هذه الذاكرة و الحفاظ عليها، وكذا المهام المسندة إليها.

الكلمات الدالة: المكتبة الوطنية، الأرشيف، المتاحف، الذاكرة، مؤسسات الذاكرة، التراث، الممتلكات الثقافية، الوثائق، التحف، التاريخ.

مقدمة:

ظهرت المتاحف والمكتبات ومستودعات الأرشيف كأماكن للذاكرة في الجزائر منذ أمد بعيد ليس بالشكل الحديث التي هي عليه في الحاضر، وقد ذكر المؤرخون في دراساتهم حول تاريخ الجزائر العلمي والثقافي ما فيه الكثير من هذا النوع من المؤسسات في مدن

كثيرة كالجزائر، قسنطينة، تلمسان وغيرها من المدن أين برز علماء أفذاذ في العديد من العلوم ودونوا الكثير من الكتب زخرت بها المكتبات العامة والخاصة في الجزائر، بالإضافة إلى ما كانوا يحتفظون به من تحف نادرة وآثار لا تقدر بثمن. إلى جانب المكتبات والتحف عملت إدارة الإيالة على تنظيم أرشيفها وحفظه بما يستجيب لضرورات الإدارة وحسب ما تستدعيه ظروف الاحتفاظ به؛ غير أن الاستعمار الفرنسي استولى على ما استولى عليه بالنهب وقام بتدمير جزء كبير من تلك الممتلكات الثقافية و العلمية مما لم يُتح له نقله إلى فرنسا. لقد كان من الأهداف السياسة الكبرى للاستعمار الفرنسي طمس الشخصية الوطنية وهوية الجزائريين والعمل على محوهما من خلال تغييب التراث الثقافي الجماعي لهم وطمسه حتى تتمكن فرنسا من بسط سيادتها والسيطرة على الجزائر(Baghli, 1977).

كرست الجزائر في عهد الاستقلال، مفهوم الذاكرة الجماعية من خلال تثمين دور مؤسسات الذاكرة ودعمها باعتبارها أعمدة الثقافة وعنوان الهوية الوطنية. من المعلوم أن البعض من تلك المؤسسات ظهرت في الفترة الاستعمارية، عملت الجزائر على الاحتفاظ بها وإعطائها الصبغة الوطنية من خلال التشريع والتنظيم الذي يتوافق مع مقومات الشخصية والانتماء الحضاري والروحي للجزائريين.

يتناول هذا المقال الذاكرة ومؤسساتها من حيث نشأتها وتطورها والأدوار التي تقوم بها والمهام التي تؤديها في سبيل حفظ ذاكرة الأمة وترقيتها.من جانب آخر يرمي هذا المقال إلى الوقوف على أهمية هذه المؤسسات وضرورة تطويرها وتماشيها مع مقتضيات العصر من حيث استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال مما يسمح بترقية مجتمع المعلومات الذي نصبو إليه.

المتاحف في الجزائر:

أعادت الجزائر غداة الاستقلال رغم أولوياتها في مواجهة الآثار التي خلفها الاستعمار بعث وتثمين التراث الثقافي بصفة عامة والمتاحف والمواقع الأثرية الموجودة بصفة خاصة من خلال أعمال الترميم والصيانة و استرجاع بعض التحف الفنية التي كانت موجودة بفرنسا.

تتصف المتاحف الموروثة من العهد الاستعماري بطابعها التاريخي والأركيولوجي خاصة؛ إذ تمثل مختلف الحقب الزمنية التي مرت بها الجزائر وذلك منذ ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، وتحتوي على مجموعات هامة وثرية جدا لا تقل مكانة عن المجموعات الموجودة في المتاحف الكبرى تتكون غالبا من الرسومات والتسجيلات وأعمال النقش والنحت والفسيفساء والتماثيل البرونزية والنقود ومختلف الأشياء المصنوعة من الطين و الخزف والزجاج وغير ذلك كثير مما تزخر به تلك المتاحف. هناك أيضا المتاحف الخاصة بالفن الفرنسي القديم تحتوي على لوحات فنية ورسومات ومنحوتات ولوحات لفنانين معاصرين إن على مستوى الجزائر العاصمة أو على مستوى متاحف وهران و قسنطينة خاصة.

تصنف المتاحف الموروثة من العهد الاستعماري إلى ثلاثة أصناف حسب الأمر رقم 45-1456 المؤرخ في 13 جويلية1945 الذي استمر العمل به بعد الاستقلال بموجب القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 الذي يمدد حتى إشعار آخر العمل بالتشريع والتنظيم المعمول بهما إلى غاية ذلك التاريخ، و هي (Selim, 1964):

1- المتاحف الوطنية التي تديرها مديرية المتاحف الوطنية الموجودة بالجزائر العاصمة وهي:متحف الفنون الجميلة،متحف الإثنوغرافيا وما قبل التاريخ "الباردو"، متحف الآثار القديمة الكلاسيكية والإسلامية، متحف (MontRiant)

2- متاحف المقاطعات الأثرية التابعة لمصلحة الآثار القديمة (Antiquités) كمتحف جميلة، متحف تيمقاد، متحف تيبازة، متحف هيبون، متحف القنطارة، متحف خميسة (سوق أهراس)، متحف سطيف ومتحف تبسة.

3- المتاحف البلدية الموجودة بالمدن الكبيرة خاصة و تسيرها البلديات والجمعيات العلمية الخاصة والتي تخضع لمراقبة مصلحة الآثار منها متاحف وهران، قسنطينة، تلمسان، شرشال، بجاية، سطيف، قالمة، سوق أهراس (متحف القديس أغستان) ومتحف لمبيز وأخيرا متاحف الصحراء وهي ستة في مجموعها.

أبقت الجزائر على تلك التصنيفات العلمية للمتاحف وأضافت إليها متاحف أخرى مختلفة ومتنوعة لحفظ ذاكرة الأمة موزعة على كامل التراب الوطني وأعادت تنظيمها من جديد من خلال نصوص تشريعية تتلائم مع طبيعة المتحف و مختلف مراحل تطوره كما عملت على إعادة تصنيف وتأهيل تلك المتاحف بما يناسب التطور الحاصل في مجال المتاحف.

مع التطور الذي تشهده الجزائر في قطاع الثقافة من خلال سياسة رائدة ومع صدور التشريع الخاص بهذا القطاع بالتزامن مع ذلك، يمكن تصنيف المتاحف في الجزائر حاليا إلى أربعة أصناف حسب الجهة التي تقف وراءه و المهام التي أوكلت إلى هذه المتاحف:

- المتاحف الوطنية،
- متاحف المواقع،
- متحف المجاهد،
- المتحف المركزي للجيش.

المتاحف الوطنية

جاء تعريف المتاحف الوطنية حسب ما ورد في المرسوم رقم 11-352 المؤرخ في 05 أكتوبر 2011 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتاحف و مراكز التفسير ذات الطابع المتحفي في المادة الأولى كالآتي: "تعد متحفا في مفهوم هذا المرسوم، كل مؤسسة دائمة تتوفر على مجموعات و/أو تحف مكونة لمجموعات تكتسي حفظها وعرضها أهمية عمومية تنظم و تعرض بغرض المعرفة والتربية والثقافة والترفيه."

يحدد المرسوم السالف الذكر في المادة 03 مهام المتاحف الوطنية بشكل واضح؛ إذ تحافظ على المجموعات و/أو التحف المكونة لمجموعات وترميمها ودراستها واقتنائها وإثراءها، وتمسك جرد التحف المكونة لمجموعات وإنجاز كتالوجات عن التحف و المجموعات، كما تضمن حماية المجموعات و/أو التحف المكونة لمجموعات، تجعل المجموعات و/أو التحف المكونة لمجموعات في متناول الجمهور، وغير ذلك من المهام الأساسية لعملها.

بالإضافة إلى المتاحف الموجودة إلى حين صدور المرسوم التنفيذي لسنة 2011 تم إعادة تصنيف المتاحف إلى ثلاثة فئات حسب المادة الرابعة (04) هي:

المتحف العمومي الوطني،

المتحف العمومي التابع للجماعات المحلية،

المتحف الخاص.

المتاحف الوطنية كما تم تصنيفها في السابق هي "المتاحف التي تساوي أو تتجاوز مقتنياتها المائة ألف قطعة متحفية توضع تحت وصاية وزارة الثقافة باعتبارها الراعية لقطاع التراث الثقافي الوطني."(مالكي، 2009) وقد صنف المرسوم التنفيذي لسنة 2011 المذكور آنفا في المادة 36 كل المتاحف التابعة لقطاع الثقافة التي تم إحداثها عن طريق التنظيم والموجودة إلى غاية صدور هذا المرسوم كمتاحف عمومية وطنية (أنظر التعليق رقم 01).

كما أنه يمكن إنشاء متاحف تابعة لدوائر وزارية أخرى غير تلك التابعة للثقافة (المادة 07) إذا استوفت الشروط التالية (المادة 08):وجود تحف مكونة لمجموعات،استيفاء معايير العمل المهني في المجال المتحفي وكذلك مطابقة فضاءات العرض والحفظ للمعايير المتحفية المطلوبة.

تعرف الجزائر اليوم نشاطا حيويا في مجال المتاحف حيث أقدمت عدة قطاعات على إنشاء متاحف خاصة بها كالمتحف المركزي للأمن الوطني "علي تونسي" الواقع في شاتوناف بالأبيار بالقرب من كلية الشرطة، هذا المتحف يشهد على تاريخ المديرية العامة للأمن الوطني و مهامها من 1962 إلى يومنا هذا. هناك أيضا متحف النقل الحضري الذي يشهد على تطور النقل الحضري في الجزائر ويحتوي على جميع العربات المستعملة منذ الخمسينات إلى يومنا هذا وقد تم تدشينه بمناسبة الذكرى الخمسون للاستقلال. بالإضافة إلى متحف للحماية المدنية و المتحف الوطني للبحرية ومتحف التكنولوجيات الجديدة و متحف الذاكرة الوطنية الذي هو قيد الإنجاز والذي سيتخذ من سجن سركاجي (بربروس سابقا) مقرا له.

متاحف المواقع

متاحف المواقع هي تلك المتاحف الصغيرة التي توجد بجانب المواقع الأثرية المعروفة في الجزائر التي يتم تسييرها من طرف الديوان الوطني لتسيير الآثار والمواقع التاريخية وهي مكلفة بالإيداع المؤقت للموجودات الأثرية الناتجة عن التنقيبات والحفريات المنظمة أو الاكتشافات العفوية في انتظار نقلها للمتاحف الوطنية أو مخابر الترميم والصيانة.

تشكل متاحف جميلة، شرشال، تيبازة، سطيف، تيمقاد وغيرها أهم هذه المواقع وهي مصنفة عالميا. هذه المواقع يمكن تعريفها كما جاء ذلك في الأمر رقم 67-281 المؤرخ في 1967/12/20 المتعلق بالحفريات و حماية الأماكن و الآثار التاريخية والطبيعية كما جاء في المادة 78 على أنها: "كل منظر أو مكان طبيعي يكتسي طابعا فنيا أو تاريخيا أو علميا أو أسطوريا أو جميلا يستوجب حمايته وحفظه للصالح الوطني".

متحف المجاهد(أنظر التعليق رقم02)

أنشأ الأمر رقم 72-66 المؤرخ في 1972/12/02 متحف وطني للمجاهد بنية تخليد مآثر الثورة التحريرية و تعريف الأجيال بها و من أهدافه كما جاءت بذلك المادة 02 من الأمر: "جمع التحف و جميع الوثائق وحفظها والتي لها علاقة بكفاح التحرير الوطني خلال المدة المتراوحة بين عام 1954 وعام 1962. كما يمكنه جمع أية شهادة تتعلق بالتحقيق من هذه الأشياء أو الوثائق."

كان مقره في بداية الأمر بسجن "سركاجي" (بربروس سابقا) بالأبيار ثم تم تحويله إلى مجمع رياض الفتح حيث قام بتدشينه الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد في 1982/07/05. عرف المتحف عدة مراحل من حيث الوصاية عليه و من حيث تسميته؛ ففي سنة 1984 نقلت الوصاية على المتحف إلى وزارة الثقافة و السياحة (مرسوم رقم 84-174 المؤرخ في 1984/07/21 المتضمن نقل الوصاية على متحف المجاهد إلى وزارة الثقافة و السياحة) وأعيدت الوصاية بعد ذلك إلى وزارة المجاهدين بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93-227 الممضي في 1993/10/05 المتعلق بمتحف المجاهد. كما أنه عرف تسمية "المتحف

الوطني للجهاد" بمرسوم 85-171 المؤرخ في 1985/06/18 المتضمن تحويل المتحف الوطني للمجاهد إلى متحف وطني للجهاد غير أن المرسوم التنفيذي السالف الذكر لسنة 1993 ألغى هذه التسمية و أبقى على التسمية الأولى و التي هو عليها حاليا. للمتحف ملحقات بكامل التراب الوطني و أغلب الولايات.

يقوم المتحف الوطني للمجاهد بعدة نشاطات و مهام حسب ثلاثة مجالات حددتها المادة 05 من المرسوم التنفيذي لسنة 1993 وهي كالآتي:

في مجال الاسترجاع و الحفظ و الترميم،

في مجال البحث،

في مجال الإعلام و التربية و الثقافة.

يتربع المتحف الوطني للمجاهد برياض الفتح على مساحة تقدر بـ: 15200 متر مربع، يحتوي المتحف على مدرج باسم الشهيد محمد بوراس، قاعة كبرى للعرض الدائم، قبة الرحمة، نادي للانترنت، مكتبة، قاعة للمحاضرات و مكاتب إدارية.

تحتوي أجنحة العرض على ثلاثة أقسام هي: جناح المقاومة الشعبية 1830-1924. جناح الحركة الوطنية 1919-1954 و أخيرا جناح الثورة التحريرية 1954-1962.

المتحف المركزي للجيش (أنظر التعليق رقم03)

افتتح المتحف المركزي للجيش أبوابه في الفاتح نوفمبر سنة 1984 بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثلاثين لاندلاع الثورة التحريرية و جاء هذا المتحف ليعبر عن كفاح الشعب الجزائري الطويل عبر العصور منذ الأزمنة الغابرة و حتى وقتنا الراهن من أجل استقلاله وحريته وليكون المتحف حافظ للتاريخ العسكري للجزائر وذاكرة ماضيه النضالي البطولي؛ فتاريخ الجزائر غني بالوقائع والأحداث التي تساعد على فهم الشخصية الجزائرية والهوية الوطنية.

حقق المتحف عملا معتبرا لتشكيل مجموعات من التحف و الشواهد تصل إلى أكثر من 3000 أثر و 2000 مؤلف و آلاف الوثائق و يحتوى على مجموعات التحف والشواهد النفيسة التي ينفرد المتحف المركزي بالكثير منها معروضة حسب التسلسل الزمني وموزعة على

أرجائه بحسب العصور: عصر ما قبل التاريخ، العصر القديم، العصر الإسلامي و العصر الحديث، بالإضافة إلى ذلك: الحقب التاريخية من المقاومة والكفاح المسلح كالمقاومات الشعبية و الحركة الوطنية و حرب التحرير (1962-1954).

أُنشأ المتحف المركزي للجيش بموجب قرار صادر في 2 ماي 1984 عن وزارة الدفاع الوطني وقد تكفلت المحافظة السياسية للجيش آنذاك التحضير لإنجاز المتحف بناءا على دراسات وبحوث وافية قامت بها فرق متخصصة من المؤرخين والباحثين والفنانين والمهندسين المعماريين.

تتمثل مهام المتحف المركزي للجيش في جمع، استعادة، حفظ وعرض كل الأشياء والمستندات المتعلقة بالتاريخ العسكري الجزائري وعلى هذا الأساس فهو مكلف بجمع، جرد واستغلال كل الوثائق، الكتابات التاريخية والصور، النقوش، التصاميم المصغرة، الرسوم والنحوت، الألبسة، الأثاث والأسلحة الخاصة بتاريخ الجزائر والمغرب العربي في الميدان العسكري. كما أنه ومن مهام المتحف المركزي، نشر المعلومات المتعلقة بالأحداث التاريخية العسكرية بواسطة منشورات وجميع الوسائل السمعية والبصرية وكل الأدلة المتاحة. من مهامه أيضا؛ عرض الأرشيف، الوثائق، الأفلام والأشرطة التاريخية العسكرية على الجمهور كما يتيح المتحف إنجاز برامج بحث في ميدان التاريخ العسكري الوطني عبر العصور. أيضا من مهامه ترميم وحفظ الشواهد التاريخية العسكرية المتواجدة بالمتحف على اختلاف أشكالها وكذا القيام بأشغال البحث بالاشتراك مع الباحثين أو الهيئات المتخصصة الوطنية والأجنبية و إقامة علاقات تعاون مع الهيئات المتخصصة في مجال البحث المتعلق بالتاريخ العسكري المشترك ومنها تبادل المعلومات العلمية والتقنية والتاريخية المتعلقة بالعلوم المتحفية مع المتاحف والهيئات الوطنية والدولية المتخصصة.

ينظم المتحف ندوات و ملتقيات وطنية مرتبطة بأهدافه و يقوم بإنجاز واقتناء أفلام وثائقية وأشرطة تاريخية و إنجاز أفلام إشهارية حول التاريخ العسكري الوطني عبر العصور وكذلك تسجيل

واستغلال شهادات المجاهدين والمتقاعدين حول الحركة الوطنية، ثورة أول نوفمبر والجيش الوطني الشعبي وذلك بمختلف وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة. من مهامه الأساسية أيضا تنظيم معارض داخل وخارج الوطن وتبادل الزيارات مع المتاحف الأجنبية.

المكتبة الوطنية:

تعد المكتبة الوطنية في الجزائر مكان آخر من أماكن الذاكرة الجماعية؛ فهي تضم بين جنباتها الموروث الفكري للجزائريين على مر العصور ولا عجب أن تحتوي المكتبة الوطنية نفائس الكتب والمخطوطات والآثار التي لا تقدر بثمن وهي بهذا تعتبر مرجعا أساسيا للإنتاج الفكري الوطني المطبوع و ذاكرة الأمة و تعد من أقدم الهيئات الوثائقية والثقافية في الجزائر. لعل قصة المكتبة الوطنية في حد ذاتها تشكل صفحة من صفحات الذاكرة الوطنية.

يعود تاريخ إنشاء المكتبة الوطنية إلى بدايات الاحتلال الفرنسي للجزائر وبالتحديد في 13 أكتوبر 1835 بقرار من وزير الحربية آنذاك ويرتبط ارتباطا وثيقا باسم الكاتب الخاص للجنرال كلوزيل الذي استقدمه معه في أوت من نفس السنة أي 1835؛ هذا الكاتب لم يكن سوى لويس أدريان بربروجر (أنظر التعليق رقم 04) (Adrien Louis Berbrugger) خريج مدرسة شارت الفرنسية الذي كان اهتمامه بالتاريخ و الآثار القديمة خصوصا يفوق التصور. تم تعيينه كمكتبي "بدون مكتبة" و"بدون قراء" في أكتوبر من نفس السنة ثم اختير له مكان متواضع لإقامة مكتبة بالقرب من حي البحرية ليتم تحويل المقر سنة 1838 إلى ثكنة سابقة للجيش الانكشاري بباب عزون و التي ضمت أيضا متحف الآثار القديمة الذي أنشأ حديثا.

لم يستلم بربروجر خلال ثلاث سنوات من قرار إنشاء المكتبة سوى كتابين اثنين(أنظر التعليق رقم 05) و بعض الكتب التي زودته بها الوزارة الوصية، كانت تلك هي النواة الأولى لمحتويات تلك المكتبة. هذا الوضع أي لا مكتبة لا قراء سمح لبربروجر مرافقة الجيوش الفرنسية وجمع كل ما أمكنه جمعه من مخطوطات كانت أصل الرصيد والمجوعات العربية و بداية مقتنيات المكتبة بصفة عامة.

بعد مضي عشر سنوات أي 1848 و بعدما تم تحويل الوصاية على المكتبة والمتحف إلى وزارة التعليم العمومي، قررت هذه الأخيرة بعدما لاحظت عدم مناسبة الثكنة رغم إطارها التاريخي تحويل هاتين المؤسستين إلى مقر جديد تابع لمصالح الهندسة العسكرية غرب الجزائر العاصمة كان مقرا لقنصل الولايات المتحدة أيام الحكم العثماني. في سنة 1862 تم تحويل المكتبة و برأي من بربروجر نفسه إلى قصر "مصطفى باشا" الذي بني نهاية القرن الثامن عشر خلف مسجد كتشاوة والذي سيحتضن المكتبة إلى غاية 1958 أين تحولت مرة أخرى إلى المقر الجديد الذي بني خصيصا لها بشارع فرنز فانون حاليا.

لم يكن هذا آخر تحويل لمقر المكتبة الوطنية بل عرف تحويلا آخر في عهد الاستقلال إذ شُيِدت لها بناية ضخمة بحي الحامة بالعاصمة تستوعب العدد المتزايد دوما من المقتنيات على اختلاف أنواعها ومن القراء والمترددين على المكتبة، كان ذلك في الفاتح من نوفمبر سنة 1994 وفتحت أبوابها للجمهور في 16 أفريل1996 بمناسبة يوم العلم.

عرفت المكتبة الوطنية هي الأخرى على غرار المتاحف عدة نصوص تنظيمية عملت على سد الفراغ القانوني لهذا القطاع وعصرنة وملائمة عملها ومهامها بما يتناسب وضرورة التطور التكنولوجي الحاصل في مجال المعلومات و تكنولوجياتها الحديثة. ففي 1970 عرفت المكتبة الوطنية أول نص لها بعد الاستقلال (الأمر رقم 70-34 المؤرخ في 29 ماي 1972 المتضمن إعادة تنظيم المكتبة الوطنية) و قد كانت قبل ذلك تُسَيَّرُ وفق النصوص الفرنسية في مجال المكتبات.

يحدد المرسوم التنفيذي رقم 93-149 المؤرخ في 22 جوان 1993 المتضمن القانون الأساسي للمكتبة الوطنية الذي عرف عدة نصوص معدلة ومكملة له مهمة المكتبة في المادة 04 كالآتي:"مهمة المكتبة الوطنية أن تجمع وتحافظ وتبلغ التراث الثقافي الوطني أيا كانت وسائطه، وتكفل التفتح على التراث العالمي. فهي تشارك في تطوير الشبكة الوطنية للمكتبات والوثائق، وفي هذا الإطار تضطلع

المكتبة الوطنية بجمع الوثائق الخاضعة للإيداع القانوني وتعالجها وتحافظ عليها،تقتني وتعالج وتحافظ وتوزع المؤلفات والوثائق المكتوبة والسمعية والبصرية الصادرة عبر التراب الوطني و في الخارج،تجمع مجموعات المخطوطات والقطع النقدية والأوسمة والوثائق النادرة والثمينة ذات الأهمية الوطنية وتضبط فهرس ذلك،تكون وتحافظ على مجموعات الوثائق المختلفة والمطبوعات والمخطوطات التي تتعلق بالجزائر، أو التي يؤلفها جزائريون، والمنشورة في الخارج، وكذلك الخرائط والتصاميم الموسيقية والمؤلفات الصوتية والسمعية البصرية، تحافظ على المطبوعات الرسمية الأجنبية المحصل عليها من خلال تطبيق الاتفاقات والاتفاقيات للتبادل الدولي و تتصرف تصرف المؤتمن عليها،تضع تحت تصرف المستعملين، لا سيما الباحثون، الوثائق والوسائل المادية الكفيلة بتسهيل نشاطهم،تشارك في تطوير البحث،تبادر بالمشاريع وتشارك في برامج البحث التي لها علاقة بميادين نشاطها، [...]"

تنفرد المكتبة الوطنية للحامة بهندسة ضخمة مكونة من ثلاث مكتبات تعكس كل واحدة منها طابعا خاصا و تعكس أيضا التواصل بين المكتبة والهندسة بأناقة بما يناسب تطور المكتبة الوطنية نحو الاحتفاظ بوظيفتها كحافظ للذاكرة الوطنية.

تتربع المكتبة الوطنية بالحامة على مساحة إجمالية تقدر بـ: 67000 متر مربع موزعة على ثلاثة عشر طابقا منها ستة طوابق مخصصة للحفظ. تبلغ سعة مخازنها عشرة ملايين كتاب ومجلد ما يعادل 170 كم خطي على الرفوف، تبلغ طاقة استقبال قاعات القراءة بها 2500 قارئ في نفس الوقت حيث تتوفر المكتبة على أربعة قاعات للمطالعة بسعة 450 قارئ للقاعة الواحدة، قاعة للدوريات، مصلحة للمخطوطات والكتب النادرة، قرية إلكترونية، مصلحة للسمعي البصري، مكتبة للأطفال والشباب ومصلحة للنشاط الثقافي. ومع توفر هذه الإمكانيات والمرافق ازداد نشاط المكتبة فلم يعد مقتصرا على المطالعة فقط بل تعداه إلى أكثر من ذلك كاحتضان الملتقيات وتنظيم الندوات والمحاضرات وإقامة المعارض وغير ذلك من الأنشطة الثقافية.

تقدم المكتبة الوطنية العديد من خدمات متطورة كخدمات الإعارة، الخدمة المرجعية، خدمات الدورية، خدمة المطبوعات المودعة، خدمات مكتبة الطفل، خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة وغير ذلك من الخدمات التي تقوم بها المكتبة.
للمكتبة الوطنية عدة ملحقات موزعة على عدة ولايات تقوم بدور تكميلي للدور الرئيسي الذي تقوم به للمكتبة: ملحقة أدرار، عنابة، بـجاية، تيارت، تلمسان، بسكرة، قسنطينة.

الإيداع القانوني:

يعتبر الإيداع القانوني من آليات حفظ التراث الفكري وتنمية مجموعات المكتبات وهو قانون يخص إيداع الكتب ومصادر المعلومات المطبوعة وحوامل المعلومات المختلفة. اعتمدت المكتبة الوطنية الجزائرية على مبدأ الإيداع القانوني وذلك منذ الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال عن طريق النصوص القانونية التي تسمح بتنمية المقتنيات الفكرية و الفنية خاصة؛ إذ عرفت المكتبة إبان الفترة الاستعمارية (Dépôt légal en Algérie, 1956) قانون 1925/05/19 الذي تم تعديله بالقانون رقم 341المؤرخ في 1943/06/21 و أخيرا المرسوم رقم 56-978 المؤرخ في 1956/09/27 المتعلق بنظام الإيداع القانوني في الجزائر. أما بعد الاستقلال فهناك النص الأول حول الإيداع القانوني عبارة عن أمر رقم 96-16 المؤرخ في 1996/07/02 المتعلق بالإيداع القانوني الذي تلاه المرسوم رقم 99-226 المؤرخ في 1999/10/04 الذي يحدد كيفيات تطبيق بعض أحكام الأمر رقم السالف الذكر.

يعرف الأمر رقم 96-16 الإيداع القانوني في المادة 02 بأنه: "إجراء ملزم لكل شخص طبيعي أو معنوي له إنتاج فكري أو فني يوجه للجمهور."كما أن الإتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) من خلال المبادئ الأساسية لإعداد تشريعات حول الإيداع القانوني الصادر سنة 2000 وهي الطبعة الجديدة و الموسعة للتوصيات التي أصدرتها اليونسكو سنة 1981، يعرفه على أنه: "الالتزام الذي يفرضه القانون على كل شخصية طبيعية أو معنوية ذات هدف مربح أو عمومي، تنتج وثائق بالأعداد، من أي نوع كانت،

بغية إيداع نسخة واحدة أو عدة نسخ لدى هيئة وطنية معينة."(الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، 2013).

تتعدد أنواع الإنتاج الفكري المقصودة في التعريفين فهي كل الوثائق المنشورة والتي غالبا ما تنتج بالأعداد و توضع تحت تصرف الجمهور مهما كانت وسيلة التوزيع كالعرض أو الإعلان أو الإلصاق. كما أن المنشورات الإلكترونية أيضا قد تخضع للإيداع القانوني إذا كانت بمثابة قاعدة بيانات مخزنة في جهاز موزع بما أنه موضوع تحت تصرف الجمهور بوسيلة تكنولوجية تسمح لهذا الأخير قرائته، الاستماع إليه أو مشاهدته. من جهته كرس الأمر 96-16 لسنة 1996 هذا التحديد للوثائق المعنية بالإيداع القانوني في المادة 07 بقوله: "تخضع للإيداع القانوني الوثائق المطبوعة والصوتية و المرئية والسمعية البصرية أو التصويرية وبرامج الحاسوب بكل أنواعها أو قواعد المعطيات و ذلك مهما تكن الدعامة التي تحملها وتقنية الإنتاج و النشر والتوزيع."

كما أن ذات الأمر يلزم في المادة 05 بتسليم الوثائق كاملة و مطابقة للأصل إلى المؤسسة المُؤهلة و ذلك قبل وضعها في متناول الجمهور ويؤكد في المادة 06 بأن الإيداع يخص الحفظ فقط و يقر مبدأ عدم المساس بحقوق ملكية التأليف و حقوق منتج الوثائق المودعة.

أما بخصوص المؤسسات المؤهلة لاستلام الإيداع القانوني فإن الأمر رقم 96-16 حددها بصفة واضحة في المادة 10 و هما المكتبة الوطنية الجزائرية و المركز الجزائري للسينما.

خدمات المكتبة الوطنية الجزائرية (أنظر التعليق رقم06):

تؤدي المكتبة الوطنية بالحامة عدة خدمات منها على وجه الخصوص:

- خدمة الإعارة الداخلية أو الخارجية؛ إذ يحق لجميع المواطنين الاستفادة من هذه الخدمة وفقا للإجراءات المعمول بها،
- الخدمة المرجعية تتمثل في تقديم المراجع و المصادر و المعلومة المطلوبة للباحثين وكذا إرشادهم وتوجيههم إلى الأقسام التي يحتاجونها في المكتبة بالإضافة إلى الإجابة عن الأسئلة المرجعية التي يتقدم بها المستفيدون،

- خدمة الدوريات إذ تعمل على تقديم معلومات حديثة و متطورة في المجالات المعرفية المختلفة من خلال الدوريات في شكليها الورقي أو الإلكتروني،
- خدمة المطبوعات المودعة: حيث تعمل على استقبال الوثائق بأشكالها المختلفة والمتنوعة والصادرة عن مختلف الجهات المودعة بالمكتبة الوطنية،
- خدمات مكتبة الطفل وهي خدمة متميزة موجهة للأطفال حيث تُراعي عدة عوامل منها عامل السن و عامل المستوى التعليمي كما أنها تقوم بالإعارة الداخلية والخارجية لفائدة الأطفال وتنشيطهم ثقافيا كالمسابقات وأعمال الرسم وغير ذلك من النشاطات الموجهة للأطفال،
- خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة للذين يمكنهم التردد على المكتبة الوطنية إذ توفر لهم المكتبة وثائق ورقية صادرة بطريقة البرايل، يمكن للمكتبة الوطنية القيام بخدمات أخرى أكثر تطورا واستجابة لاحتياجات القراء والباحثين والمستفيدين بشكل عام مثل ما قامت به العديد من المكتبات الوطنية من رقمنة بعض المجموعات النادرة و القديمة التي لا تدخل في إطار حقوق التأليف أو النشر و كذا تألية فهرسها ووضعه على الخط حتى يمكن للمستفيدين بشكل عام إعداد طلباتهم مسبقا لأجل ربح الوقت.

الأرشيف الجزائري:

لا يقل الأرشيف في الجزائر أهمية عن أماكن الذاكرة الأخرى كالمتاحف والمكتبات بل هو من أهم تلك الأماكن لما توفره من مصادر معلومات تخص الماضي و توثقه بما لا يدع مجالا للتشكيك في أهمية ومصداقية المعلومات التي تحتويها تلك الوثائق ومن المعلوم أن منهجية البحث التاريخي تعتمد كلية على الوثائق التي: "تعد المادة الرئيسية التي تعكس صورة الماضي بكل ما فيه من حدث و فعل ورد فعل على نحو لا تفعله مادة أخرى، فأصبحت المرجع الأساسي للبحث التاريخي المتصف بالأصالة و الابتكار، واكتسبت أهميتها هذه من المعلومات التي تقدمها إلى للبحوث التاريخية." (الحسناوي، 2014).

يعود تاريخ الأرشيف (الوثائق) في الجزائر إلى ثلاث حقب زمنية متعاقبة و متتالية كما لاحظ ذلك خبراء الأرشيف في الجزائر، هذه الحقب هي(المديرية العامة للأرشيف الوطني، مواصفات المباني الحديثة و تجهيزات الأرشيف،1997):

- أرشيف العهد العثماني،
- أرشيف الفترة الاستعمارية،
- أرشيف فترة الاستقلال.

إن ما وصلنا فعلا من وثائق أرشيفية تاريخية يدل على تلك الوثائق الموروثة من العهد العثماني فقط و التي قامت فرنسا بسلبها (1500 صندوق حسب تقدير الأرشيف الوطني) و إتلاف القسم الكبير منها عند بداية الاحتلال كما تشير إلى ذلك المصادر الفرنسية نفسها(المديرية العامة للأرشيف الوطني، النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف،1996).

يعتبر أرشيف العهد العثماني من الأرصدة الثمينة التي يزخر بها الأرشيف الوطني ببلادنا بعد ما أرجعته فرنسا إلى الجزائر في سنوات الاستقلال على فترات متباينة. تختلف طبيعة الوثائق العثمانية في الجزائر باختلاف الأنشطة التي كانت تمارسها الإدارة آنذاك كوثائق بيت المال، المحاكم الشرعية، بيت البايلك، المراسلات والمعاهدات الدولية و غيرها من الوثائق.

أما في عهد الاحتلال الفرنسي عرف إنتاج الوثائق الإدارية الفرنسية بالجزائر ارتفاعا كبيرا كما ونوعا لا يزال يجلب عددا من الباحثين في تاريخ الجزائر (المرحلة من 1830 إلى 1962) باستمرار كما تشير إلى ذلك سجلات قاعة المطالعة بمركز أرشيف ما وراء البحار بفرنسا حيث يضم هذا المركز أرشيف المستعمرات الفرنسية ويشكل الأرشيف الجزائري الذي تم تحويله قُبيل الاستقلال إلى الأراضي الفرنسية بحجة التصوير المصغر الجزء الأكبر منه (أنظر التعليق رقم 07)؛ هذا العمل ينافي الأعراف الدولية التي يحكمها القانون الدولي العام ومبدأ تداول الدول وكذلك مبادئ الممارسة الأرشيفية السليمة. يقدر خبراء الأرشيف الوطني الجزائري حجم الأرشيف الذي تم تحويله إلى 200 ألف علبة (600 طن). تُلح الجزائر

في طلب استرداد هذا الأرشيف الذي يُشكل موضوع نزاع بين الجزائر و فرنسا إلى يومنا هذا(المديرية العامة للأرشيف الوطني، النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف، 1996، ص 07).

تشكل الأرصدة الموروثة من العهد الاستعماري والتي سلمت من التحويل تراثا وثائقيا غنيا لا يمكن لأي باحث الاستغناء عنه فهو يشمل وثائق الحاكم العام في الجزائر، وثائق العدالة، الأشغال العمومية، أقاليم الجنوب، الصحة العمومية، الفلاحة، المياه والغابات وغيرها من الأرصدة المهمة و الثرية.

تعتبر وثائق أرشيف الحركة الوطنية الجزائرية السياسية، الاجتماعية، الثقافية و الرياضية وبخاصة وثائق الثورة التحريرية (1954-1962) كبيان أول نوفمبر ومحاضر اجتماعات طرابلس ووثائق الحكومة المؤقتة الجانب الآخر للأرشيف الذي أنتجه الجزائريون بعيدا عن الإدارة الفرنسية وهو يشكل ذاكرة الكفاح الطويل من أجل التخلص من المستعمر وإرثا وثائقيا يفتخر به الشعب الجزائري يمكن الاطلاع عليه بمركز الأرشيف الوطني.

يحتفظ هذا المركز أيضا، بالأرشيف المنتج بعد 1962 ويخص الإدارات المركزية، أرشيف الإذاعة والتلفزيون و يستقبل أيضا الأرشيف الخاص للشخصيات الوطنية والجمعيات غير الحكومية. كما تحتفظ مصالح أرشيف الولايات بأرصدة تاريخية هامة تشهد على النمو في الجزائر.

مؤسسة الأرشيف الوطني:

تتكون مؤسسة الأرشيف الوطني من المديرية العامة للأرشيف الوطني (مرسوم رقم 88-45 المؤرخ في 1988/03/01) الخاضعة لسلطة الأمين العام لرئاسة الجمهورية ومن مركز الأرشيف الوطني (مرسوم رقم 88-47 المؤرخ في 1988/03/01 المُعَدِل والمُتمم للمرسوم رقم 87-11 المؤرخ في 1987/01/06) الذي يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و كذا المجلس الأعلى للأرشيف (مرسوم رقم 88-46 المؤرخ في 1988/03/01) الذي لم يرى النور إلى يومنا هذا.

المديرية العامة للأرشيف الوطني (أنظر التعليق رقم08):

أُحدثت المديرية العامة للأرشيف الوطني الجزائري شهر ديسمبر من عام 1972، جاء ذلك عقب صدور الأمر الرئاسي لسنة 1971 الذي يؤسس الرصيد الأرشيفي الوطني للجزائر؛ تلاها سنة 1974 تأسيس النواة الأولى للأرشيفيين الجزائريين الذين سيقع على عاتقهم تحمل أعباء المهام الأرشيفية وتكوين إطارات المستقبل في هذا المجال.

في1977 صدر المرسوم رقم 77-67 المؤرخ في 20 مارس 1977 المتعلق بالأرشيف الوطني الذي حدد بدقة مختلف الهيئات التي تتكون منها مؤسسة الأرشيف الوطني حسب المادة 29 وهي كالآتي:

- مديرية المحفوظات الوطنية،
- مديرية المستودع المركزي للمحفوظات الوطنية،
- مديريات الولاية للمحفوظات الوطنية،
- المفتشية العامة للمحفوظات الوطنية،
- المجلس الاستشاري للمحفوظات الوطنية.

تشكل هذه الهيئات شبكة أرشيفية وطنية تعبر عن تصور سليم و رؤية واضحة للمهمة الأرشيفية في بلادنا، غير أن هذا المرسوم ظل حبرا على ورق و لم يتجسد في الواقع لأسباب مختلفة. في سنة 1976 تم إلحاق المديرية العامة للأرشيف الوطني بالمركز الوطني للدراسات التاريخية (Centre National des Etudes Historiques).

في سنة 1984، ألحقت المديرية العامة للأرشيف الوطني بوزارة الثقافة لتعود إلى رئاسة الجمهورية سنة 1988. تعتبر هذه السنة سنة الأرشيف بحيث تم فيها إصدار قانون للأرشيف الوطني، تدشين مركز جديد للأرشيف الوطني وإحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني بصفة رسمية.

تقوم المديرية العامة للأرشيف الوطني حسب المرسوم رقم 88-45 المتضمن إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني حسب المادة الثانية بـتطبيق السياسة الوثائقية الوطنية في إطار توجيهات المجلس الأعلى للأرشيف الوطني، إعداد مخططات العمل و برامجه السنوية و المتعددة السنوات في ميدان الأرشيف الوطني و تنفيذها، إعداد برامج تكوين مستخدمي الأرشيف الوطني و تحسين مستواهم و تطبقها،

إعداد النصوص التنظيمية و التقنية الضرورية لتنظيم العمل الوثائقي وتقترحها،تقوم بأي عمل تنشيط و توعية من شأنه أن يرفع قيمة الممتلكات الوثائقية الوطنية، و غير ذلك من المهام الأساسية في مجال الأرشيف.

مركز الأرشيف الوطني:

أُنشأ مركز الأرشيف الوطني لغرض المحافظة على التراث الوثائقي الوطني واستغلاله وتبليغه للجمهور وهو بهذا مكلف حسب المادة الرابعة من المرسوم رقم 87-11 بـإعداد المدونات وأطر الترتيب وإجراءات إلغاء المحفوظات وتسليمها،يُكَوِن الفهرس الوثائقي الوطني، يحث على تسليم محفوظات المؤسسات والهيئات التابعة للدولة، يمارس طبقا للقواعد والإجراءات المعمول بها حق الشفعة أو المطالبة بالأوراق والوثائق التي يتكون منها رصيد المحفوظات الوطنية كيفما كانت وأينما وجدت ولأي حقبة زمنية تنتمي،يتخذ جميع التدابير لاكتساب تقنيات الترميم والاستنساخ واستعمال الإعلام الآلي،يشتري مصادر وثائقية وينقلها ويعيرها ويتبادلها،يرتب المحفوظات الخاصة ذات الأهمية التاريخية ويساعد على إيداعها طواعية.

يسهر مركز الأرشيف الوطني على الحفظ الجيد للوثائق الإدارية التي تنتجها أجهزة الدولة وله علاقات منتظمة مع مصالح الأرشيف التابعة للإدارات المركزية والجماعات المحلية، وذلك بغرض توفير الشروط الضرورية للوظيفة الأرشيفية.

يتكون مركز الأرشيف الوطني من (08) طوابق تحتوي على (64) مخزنا طول رفوفها سبعين ألف متر خطي؛ تمثل مساحة أرضية قدرها 16800م^2 من مجموع المساحة العامة التي تقدر بـ 22712م^2.

يُقدم مركز الأرشيف الوطني خدمات علمية و ثقافية متنوعة كالاطلاع على الأرشيف، الاستفادة من خدمات المكتبة والإعارة، إقامة المعارض، توفير وسائل البحث، ويقوم أيضا بنشاطات العلمية والثقافية.

الأرشيف المحلي و الإقليمي:

أرشيف الولايات:

أنشأ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 ماي 1992 الخاص بتنظيم مصالح الأمانة العامة للولاية مصلحةً للأرشيف الولائي. كرس القرار السالف الذكر دور الحفظ المؤقت لمصالح أرشيف الولايات؛ غير أن واقع الأمر يؤكد أن مصالح أرشيف الولايات هي فعلا امتداد طبيعي ومنطقي للأرشيف الوطني على المستوى المحلي إذ تقوم بحفظ الأرشيف النهائي و الدائم بالولاية و تعمل على تنمية هذا النوع من الأرصدة التي تشكل فعلا الذاكرة المحلية لمختلف الولايات.

تتكون مصلحة الأرشيف للولاية بمقتضى القرار الوزاري السالف الذكر من مكتبين اثنين:

1- مكتب المساعدة و الإعلام، 2- مكتب الحفظ.

يتولى مكتب المساعدة والإعلام ونشر وتعميم القواعد المعمول بها في مجال المعالجة، الحفظ وتسيير الأرشيف والسهر على تطبيقها من طرف مديريات الولاية، ومساعدة المديريات بالولاية في تنظيم وحفظ أرشيفها و في العمل على تطبيق طرق وكيفيات دفع الأرشيف الخاص بها إلى مكتب الحفظ الذي تحدد مهامه بدقة.

يتولى مكتب الحفظ استقبال والحفظ وفق الشروط التنظيمية المعمول بها للعقود، المداولات، الوثائق والنشرات الرسمية المنتجة من قبل مديريات الولاية و القيام وفق الشروط التنظيمية المعمول بها على دفع هذه الوثائق إلى الهيئات المكلفة بتسيير التراث الأرشيفي.

أرشيف البلديات:

يُنشِأُ القانون رقم 90-08 المؤرخ في 07 أبريل 1990 و كذا القانون الجديد رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلقين بالبلدية الأرشيف البلدي. تناول كلا القانونين ذلك بشكل لم يتناوله قانوني الولاية رقم 90-09 بنفس التاريخ و نفس الجريدة الرسمية التي صدر بها القانون رقم 90-08 و كذلك القانون رقم 12-07 الممضي في 21 فبراير 2012 بالنسبة لأرشيف الولاية. في المادة 60 من قانون البلدية لسنة 1990 و كذا المادة 82 من القانون الجديد التي تنص على:

"يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي، باسم البلدية، وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية وإداراتها ولاسيما ما يأتي: [...] السهر على صيانة المحفوظات أو السهر على المحافظة على الأرشيف."

كرس القانون رقم 11-10 لسنة 2011 اهتماما بالغا بأرشيف البلدية في الفصل الثالث بفرع كامل من خمس مواد (من المادة 139 إلى المادة 143) تتحدث كلها عن الأرشيف بالبلدية هي نفس المواد (من المادة 121 إلى المادة 125). التي قد كانت وردت في القانون السابق للبلدية لسنة 1990 مع تعديل في صياغة المواد.

مراكز متخصصة (أرشيف القضاء):

تعززت مؤسسات الأرشيف في الجزائر بإنشاء مراكز جهوية لحفظ الأرشيف وقد كانت وزارة العدل قد أصدرت قبل ذلك نصين مهمين في مجال تسيير الأرشيف القضائي بالجزائر لا سيما المرسوم رقم 96-168 المؤرخ في 13 ماي 1996 الذي يحدد كيفيات تسيير الأرشيف القضائي وحفظه وكذا القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 03 جوان 1998 الذي يحدد طبيعة الأرشيف القضائي ومدة حفظه لدى الجهات القضائية وآجال إتلافه أو إيداعه لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

أنشأ المرسوم رقم 12-409 المؤرخ في 08 ديسمبر 2012 مراكز جهوية للأرشيف القضائي وحدد كيفيات تنظيمها وتسييرها، تعمل بالتوازي مع اللجان الوارد إحداثها في المرسوم رقم 96-168 (لجنة لتسيير الأرشيف على مستوى المحكمة العليا، المجالس القضائية وأخرى على مستوى المحاكم).

تتكفل اللجان المذكورة بالتعرف على الوثائق و فرزها،فرز الوثائق المطلوب إتلافها،تنظيم عملية إيداع بعض الوثائق لدى مراكز الفرز الأولي للأرشيف،الإشراف على إيداع وثائق الأرشيف التي لا جدوى من استعمالها العادي لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني. تباشر هذه اللجان أعمالها طبقا للشروط و الكيفيات المحددة في القرار الوارد ذكره في المادة 3 و الذي سيكون موضوع القرار الوزاري المشترك الذي سيصدر بعد هذا التاريخ سنة 1998 والذي يحدد طبيعة

الأرشيف القضائي و مدة حفظه لدى الجهات القضائية و آجال إتلافه أو إيداعه لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

يبدو أن المشرع من خلال هذه النصوص قد فهم العملية الأرشيفية على وجهها الصحيح غير أن ما جاء من استقلال مراكز الأرشيف القضائي وعدم خضوعها لوصاية الأرشيف الوطني واعتبار تلك المراكز التي أقدمت وزارة العدل على إنشائها غير مرتبطة عضويا بمؤسسة الأرشيف الوطني قد يفتح المجال لقطاعات وزارية أخرى على الإقدام بخطوات مماثلة في هذا الصدد.

يبقى أن إنشاء مراكز أرشيف متخصصة أمرا ضروريا، نظرا لخصوصية بعض القطاعات كالصحة و الشؤون الخارجية و عالم الاقتصاد.

يُنظم المرسوم الخاص بالمراكز الجهوية للأرشيف القضائي تلك المراكز التي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تحت وصاية وزير العدل حافظ الأختام. و هي موزعة على التراب الوطني بما يضمن السير الحسن لتلك المراكز و الجهات الملحقة بها من حيث القرب الجغرافي.

مهام المركز: يتولى المركز الجهوي حسب المادة 4 من المرسوم استلام الأرشيف القضائي ومعالجته وحفظه من خلال استلام الأرشيف القضائي من الجهات القضائية المعنية وفرزه وفقا للتنظيم المعمول به، تنظيم الأرشيف القضائي وترتيبه وتسجيله، تسهيل الوصول للأرشيف القضائي والاطلاع عليه واستنساخه و تبليغه في الحدود التي يسمح بها التشريع و التنظيم المعمول بهما، وغير ذلك من المهام.

خاتمة:

للذاكرة أماكن محددة وفضاءات متخصصة تخدمها و يتجسد من خلالها حفظ هذه الذاكرة. إن إنشاء مؤسسات تُعنى بالشواهد و تصونها وتعمل على استدامتها وتسييرها لهو من صميم عمل الذاكرة رغم ملاحظة بعض النقائص والاختلالات في المجال التشريعي والتنظيمي في مجال الأرشيف خاصة نتجت عن رؤية الإدارة لما تنتجه من وثائق و لمكانة الأرشيف في المجتمع.

إن أدوار تلك الأماكن تتكامل مع بعضها البعض بهدف ترسيخ دعائم الهوية الوطنية وروح الانتماء للوطن والتفاخر بالأحداث التي صنعت تاريخ هذا الشعب وبالتالي الارتقاء بثقافة المواطن؛ غير أنه من الملاحظ أن الاهتمام بفضاءات الذاكرة عرف تفاوتا واضحا إذ أن السياسة الوطنية في مجال المتاحف والمكتبات شهدت قفزة نوعية لم نراها في قطاع الأرشيف رغم أهميته، ومن ثمة نطرح التساؤل حول الأسباب الكامنة وراء انحسار هذا الجانب المهم في ذاكرتنا و لعل البحث في ذلك يشكل عملا علميا قائما بذاته.

الهوامش و التعليقات:

(01) يمكن الاطلاع على قائمة هذه المتاحف من خلال موقع وزارة الثقافة مباشرة على الرابط التالي:

https://www.m-culture.gov.dz/mc2/ar/musee2.php

(02) المعلومات الخاصة بهذا العنصر مستقاة من موقع: وزارة المجاهدين وموقع المتحف الوطني للمجاهد. متوفر على الرابطين التاليين:

http://www.m-moudjahidine.dz

http://www.museenat-moudjahid.dz/index.htm

(03) معلومات هذا العنصر مستقاة من موقع: وزارة الدفاع الوطني، المتحف المركزي للجيش. متوفر على الرابط التالي:

http://www.mdn.dz/site_principal/index.php?L=ar#undefined

زيارة الموقع في 2018/07/31

(04) ولد أدريان بربروجر في 11 ماي 1801 بباريس و توفي في 02جويلية1869 بالجزائر. أوكلت إليه عدة مهام عبر التراب الجزائري بالتوازي مع مهمته الرئيسية المتمثلة في إدارة مكتبة الجزائر. عين بربروجر مفتشا للآثار والمتاحف التاريخية للجزائر. أشرف بربروجر على إنشاء "الجمعية التاريخية الجزائرية" في 1856 التي كان أول رئيس لها، كما أنه قام بنشر "المجلة الإفريقية".

لتفصيل أكثر حول حياة بربروجر أنظر على سبيل المثال الرابط التالي:

http://www.memoireafriquedunord.net/biog/biog15_Berbrugger.htm

او رابط المكتبة الوطنية الفرنسية:

http://data.bnf.fr/12466628/adrien_berbrugger/#documents-about

(05)Germaine Lebele cite ces deux livres dans son article sur la nouvelle bibliothèque d'Alger :

- L'essai historique et politique sur la révolution belge écrit par Nothomb (ce livre a été offert par Lecoq D'Ambaud consul général de Belgique)

- La grande encyclopédie, offert par Pillaut-Debit ancien avoué de paris Cf. Germaine Lebele, La nouvelle bibliothèque nationale d'Alger [en ligne], In: Bulletin des bibliothèques de France, N°10 (1958), pp. 691-706. Disponible sur :http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1958-10-0691-001 Consulté le : 07/08/2018

(06) أنظر بوابة مكتبات الجمهورية الجزائرية التي أنشئت بالشراكة مع الفهرس العربي الموحد والمكتبة الوطنية الجزائرية ومركز البحث في المعلومات العلمية و التقنية و جامعة الجزائر على الرابط التالي:
http://www.aruc.org/ar/web/auc-algerria/algeria-national-library

(07) تحدث الأستاذ صوفي فؤاد حول موضوع ترحيل الأرشيف قبيل الاستقلال الوطني في 1962بتفصيل دقيق في:
Fouad M. Soufi, En Algérie: l'étatetses archives, pp. 162-170

(08) أنظر: عبد الكريم بجاجة: منهجية لوضع سياسة وطنية لإدارة الأرشيف: التجربة الجزائرية [على الخط]، متوفر على الرابط التالي:
http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=9774

المراجع:

1- الاتحاد الدولي لجمعيات و مؤسسات المكتبات (2013).**المبادئ الأساسية لإعداد تشريعات حول الإيداع القانوني** [على الخط]. [ب م]: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. سلسلة ترجمة معايير الافلا. متوفر على الرابط التالي:
https://www.ifla.org/files/assets/national-libraries/publications/guidelines-for-legal-deposit-legislation-ar.pdf

2- المديرية العامة للأرشيف الوطني، (1996)، «**النزاع الجزائري الفرنسي حولالأرشيف** ». مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، المديرية العامة للأرشيف الوطني.(03)

3- المديرية العامة للأرشيف الوطني، (1993)، «**مواصفات المباني الحيثة والتجهيزات الأرشيفية**»، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، المديرية العامة للأرشيفالوطني، 1997 (07)

4- بجاجة، عبد الكريم، (ب ت)، «**منهجية لوضع سياسة وطنية لإدارة الأرشيف: التجربة الجزائرية**». منتديات اليسير. متوفر على الرابط التالي:
http://alyaseer.net/vb/showthread.php?t=9774
تاريخ الزيارة 2018/08/10

5- صكر الحسناوي، م. ظ.، (2014)،**دراسات في منهجية الفكر التاريخي: إطلالة على دور الوثيقة في كتابة التاريخ**، بغداد، الرباط: دار و مكتبة عدنان، دار الأمان

6- مالكي، زهير، (2009)،**مكتبات المتاحف الوطنية الجزائرية: شروط إمكانية الربط على شبكة الانترنت**،رسالة ماجستير في علم المكتبات، جامعة وهران 1،الجزائر.

7- Ahmed, B. S. (1977). **Aspect de la politique culturelle de l'algérie**. (Unesco, Éd.) Consulté le 29/07/2018, sur Unesdoc: http://unesdoc.unesco.org/images/0002/000290/029007fo.pdf

8- ***Dépot légal en Algérie***. (1956). Consulté le 08 11, 2018, sur Bulletin des bibliothèques de france: http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1956-10-0695-001

9- Lebele, G. (1958). **La nouvelle bibliothèque nationale d'alger**. Consulté le 07/08/2018, sur Bulletin des bibliothèques de france: http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-1958-10-0691-001

10- Selim, A. (1964). **Etude d'ensemble sur les musées algérien, réformes et modernisation**. (Unesco, Éd.) Consulté le 28/07/2018, sur Unesdoc: http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001597/159706fb.pdf

11- Soufi, F. (2002). **En Algérie: l'état et ses archives**. Alger: Département de Bibliothéconomie.

12- Loi sur le dépôt légal [en ligne]. In: Journal officiel de la république française. N°123 (1925), pp. 4934-4935. Disponible sur : http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k64920965/f2.image.r=D%C3%A9p%C3%B4t%20l%C3%A9galConsulté le 11/08/2018

13- Loi N° 341 du 21/06/1943 modifiant le régime du dépôt légal [en ligne]. In: Journal officiel de la république française, N° 156 (1943), pp. 1778-1779
Disponible sur :
http://gallica.bnf.fr/ark:/12148/bpt6k96173905/f8.item
Consulté le 11/08/2018

14- Décret N° 56-978 du 27/09/1956 relatif au régime du dépôt légal en Algérie [en ligne], In: Journal officiel de la république française, N° 229 (1956), p. 9321. Disponible sur : https://www.legifrance.gouv.fr/jo_pdf.do?id=JORFTEXT000000877647 Consulté le 11/08/2018

للإحالة على هذا المقال:

ـ قاضي عبد القادر، كادي زين الدين، (2022)، «**مؤسسات الذاكرة في الجزائر: النشأة والتطور**». **المواقف**، المجلد: 17، العدد: خاص، جانفي 2022، ص. ص 1102 -1101.